الأمم المتحدة

E/2012/NGO/89

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
24 April 2012
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من مركز البحوث الاجتماعية والتدريب ودراسات المرأة، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/2012/100.

200612 200612 12-31769 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

المرأة والفقر والعمل في جمهورية فنزويلا البوليفارية

وضعت جمهورية فنزويلا البوليفارية في عام ١٩٩٩ دستورا وطنيا جديدا يركز على حقوق الإنسان. إلا أن هذا الواقع لم يغير حالة عدم المساواة في الحياة اليومية للمواطنين رجالاً ونساءً. ومن الصعب للغاية الحصول على بيانات عامة ولا سبيل إلى المقارنة بالمعلومات المستمدة من واقع التجربة. وقد جرى توسيع نطاق الحق في تصنيف المعلومات العامة وتقديمها، المنصوص عليه في القانون الأساسي لأمن الوطن، بموجب المرسوم الرئاسي رقم ٧٤٥٤ في نيسان/أبريل ٢٠١٠. ومن ٦٥ طلبا للحصول على معلومات عامة في عام ٢٠١١، رُفض ٨٤ في المائة، ولم يتَسنَّ إضفاء طابع رسمي على ٤ في المائة منها، بينما لم يجر الرد على ١٢ في المائة منه. ونحن ما برحنا نعمل ضمن هذه القيود المفروضة على جمع المعلومات من خلال المرصد الفنزويلي لحقوق الإنسان للمرأة (شبكة وطنية من ٤٥ منظمة غير حكومية) منذ عام ٢٠٠٦.

- تؤكد البحوث المستقلة والمعلومات المستمدة من واقع التجربة ما ورد في التقرير البديل عن حالة حقوق الإنسان للمرأة وتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في جمهورية فنزويلا البوليفارية، الذي أُعد عام ٢٠٠٩.
- شهدت ظاهرة الحمل بين المراهقات زيادة مطّردة خلال العقد الماضي. وتُسجّل جمهورية فنزويلا البوليفارية أعلى معدل في أمريكا الجنوبية. وتؤثر هذه الظاهرة تأثيرا كبيرا على زيادة الفقر، وتَبيّنَ أنها أكبر عامل من عوامل توليد الفقر.
- تفتقر الحكومة إلى خطة وطنية لمنع الحمل بين المراهقات.
- زاد معدل الأسر التي تعيلها نساء في جمهورية فنزويلا البوليفارية من ٢٩ في المائة عام ٢٠٠١ إلى ٣٩ في المائة عام ٢٠١١. أما في الأسر الفقيرة فيناهز هذا المعدل ٤٥ في المائة.
- انخفض عدد النساء العاملات في قطاع الاقتصاد النظامي. وبين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩، سجل عدد العاملين في القطاع غير النظامي زيادة قدرها ١٥٠ ٢٤٩ شخصا، أكثر من نصفهم (١٦٢ ١٣٤) من النساء.
- يشكل الاتجاه إلى توظيف النساء في القطاع غير النظامي اتجاها هيكليا في الوقت الراهن مع كل ما ينطوي عليه ذلك من مساوئ، ومنها حالة النشاط (يُفترض أن

حالة غياب النشاط تحجب النشاط الذي تقوم به المرأة باعتبارها ربة بيت)، والفئة المهنية، والمكان الذي يتم فيه إنجاز المهمة، وحجم المؤسسة.

- لم تتحقق المساواة في الأجور بين الرجال والنساء. ولا تُقَدّم الأرقام الرسمية لأنها لا تُجَهّز. ويتبين من البيانات التي جرى البحث فيها أن هذه الفجوة آخذة في التناقص، لا سيما في القطاعات ذات الدخل المرتفع. غير أن الأمر ليس كذلك في القطاعين النظامي وغير النظامي حيث غالبا ما يتم توظيف نساء من ذوات الدخل المنخفض، مع ما يترتب على ارتفاع أكبر في معدل النساء الفقيرات في البلاد من نتائج خطيرة.
- لا توجد خطة لتحقيق تكافؤ الفرص في العمل لدى وزارة العمل أو وزارة شؤون المرأة.
- إن مسألة تكافؤ الفرص ولا مبدأ ''العمل اللائق'' الذي اعتمدته منظمة العمل الدولية غير مدرجة في جدول أعمال الحكومة. وتفتقر أنظمة مراقبة العمل التي تعتمدها الوزارة إلى نهج جنساني، ولا تراعي بأي حال من الأحوال المبادئ التوجيهية التي حددتها منظمة العمل الدولية في كتيبها المعنون: ''ألفباء حقوق المرأة العاملة والمساواة بين الجنسين''.